الأمم المتحدة

A/59/314–S/2004/704

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
1 September 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والخمسون
البند ٢٠ من جدول الأعمال المؤقت*
تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والخمسون

رسالة مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لناميبيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طي هذه الرسالة مذكرة بشأن مسألة الصحراء الغربية (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة والمذكرة المرفقة بها قبل ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ باعتبارهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال المؤقت، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مارتان **أندجابا**
السفير والممثل الدائم

* A/59/150.

140904 140904 04-49421 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لناميبيا لدى الأمم المتحدة

مذكرة من الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب بشأن مسألة الصحراء الغربية موجهة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

في أعقاب قيام الجيش المغربي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ بغزو الصحراء الغربية واحتلالها عسكريا وهو أمر أفسح له المجال تخلي إسبانيا، السلطة المستعمرة السابقة، عن المسؤوليات الملقاة على عاتقها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ما فتئ المجتمع الدولي يبذل جهودا حثيثة من أجل إنهاء استعمار الصحراء الغربية التي تعتبر آخر حالة من حالات الاستعمار في أفريقيا.

أولا

ولقد لقيت الأعمال الحازمة التي اضطلعت بها لهذا الغرض منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حاليا) ما بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٤ إحباطا لعدم تعاون المغرب التعاون وعدم إبدائه النية الحسنة فقد أدى موقفه المتصلب وإصراره على محاولة إضفاء الشرعية على الأمر الواقع وهو احتلاله غير المشروع للصحراء الغربية إلى اعتراف منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٨٤ بالجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية وقبولها دولة عضوا فيها.

وبدلا من تصحيح الحكومة المغربية لسلوكها قررت التمادي في تحدي الشرعية الأفريقية والدولية وانسحبت بالتالي من منظمة الوحدة الأفريقية.

ثانيا

وفي إطار قرار الجمعية العامة ٥٠/٤٠ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، باشر رئيس منظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام للأمم المتحدة عام ١٩٨٦ وساطة مشتركة سعيا إلى قبول طرفي النزاع – المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) – خطة للتسوية ترمي أساسا إلى ''تمكين شعب الإقليم من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وفي الاستقلال وفق شروط تحظى بموافقته، وبالتالي بموافقة المجتمع الدولي'' (الفقرة ٦ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ (S/21360)).

وحظيت خطة التسوية رسميا بقبول كل من المغرب وجبهة البوليساريو، مما أتاح لمجلس الأمن إقرار الخطة في قراره ٦٥٨ (١٩٩٠). وفي السنة التالية، أقر مجلس الأمن نشر بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في الإقليم مع إسناد ولاية صريحة إليها

بتنظيم استفتاء لتقرير المصير في تاريخ محدد ''لا يتجاوز شباط/فبراير ١٩٩١'' وفقا للجدول الزمني لتنفيذ خطة التسوية كما اعتمده مجلس الأمن في قراره ٦٩٠ (١٩٩١).

ثالثا

غير أن الحكومة المغربية أخذت، بنية جلية في محاولة توريط الأمم المتحدة في تزوير لوائح الناخبين في الاستفتاء على نحو يتيح للمستوطنين المغاربة المشاركة في التصويت، تتبع سياسات تشويه الحقائق والعرقلة بغرض إحباط تنفيذ خطة التسوية. وقد تسببت تلك السياسات في بلوغ عملية السلام برمتها مرحلة جمود دامت حتى نيسان/أبريل ١٩٩٧، تاريخ تعيين الأمين العام الجديد، كوفي عنان، لوزير الخارجية السابق للولايات المتحدة، جيمس بيكر الثالث، مبعوثا شخصيا له للصحراء الغربية.

وتمكن السيد بيكر من أن يجمع الطرفين حول مائدة المفاوضات سعيا منه إلى تخطي الصعوبات التي أدت إلى بلوغ عملية السلام الطريق المسدود. وتوجت المفاوضات بتوقيع المغرب وجبهة البوليساريو على اتفاقات هيوستن (ولاية تكساس) في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وكان من الممكن تنظيم الاستفتاء بمقتضى هذه الاتفاقات في نهاية عام ١٩٩٨ وفقا للجدول الزمني الذي قدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن في تقريره المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ (S/1997/742، و Add.1).

وفي الواقع، رأى الأمين العام في هذا التقرير (الفقرتان ٢٦ و ٢٧) أنه ''بفضل هذه الاتفاقات ... حلت عل نحو مرض المسائل الرئيسية موضع النزاع التي كانت تحول دون تنفيذ الخطة ... وهذه الإنجازات تهيئ الظروف التي تساعد على المضي قدما نحو التنفيذ الكامل لخطة التسوية، بدءا باستئناف عملية تحديد هوية [الناخبين]''.

رابعا

ولجأ المغرب من جديد إلى اتباع سياسات العرقلة حينما نشرت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في شباط/فبراير ٢٠٠١ قائمة الأشخاص الذين تحق لهم المشاركة في الاستفتاء الخاص بإنهاء استعمار الصحراء الغربية. واستنتج المغرب أنه في حالة تنظيم هذا الاستفتاء سيؤدي ذلك إلى استقلال الصحراء الغربية، وهو ما لم يكن على استعداد لقبوله ولذلك قرر أن يزيغ تدريجيا عملية السلام برمتها عن مسارها.

وقد صرح السيد بيكر في مقابلة أجريت معه مؤخرا وأذاعتها في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤ المحطة الأمريكية بي بي إس PBS أنه ''كلما اقتربنا من تنفيذ خطة التسوية... إلا وزاد، في اعتقادي، قلق المغاربة بشأن إمكانية عدم الفوز في الاستفتاء''.

وبالفعل، وكما اعترف بذلك الأمين العام في الفقرة ٤٨ من تقريره المؤرخ ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٢ (S/2002/178)، ''أعرب المغرب عن عدم استعداده للمضي قدما في تنفيذ خطة التسوية''. وتحول المغرب من اتباع سياسة العرقلة الجزئية إلى الإنكار الكامل للالتزام الذي تعهد به رسميا أمام مجلس الأمن في عام ١٩٩٠ حينما صرح بقبول خطة التسوية.

ولا يدع التقييم الذي قدمه السيد بيكر في مقابلته مع محطة بي بي إس مجالا للشك في مسؤولية المغرب عن فشل جهود الأمم المتحدة المبذولة حتى الآن من أجل حل النزاع:

> ''على مدى ١٠ سنوات أو ١١ سنة، صرح المغرب علانية وفي الدوائر الخاصة أنه يرغب في تنفيذ خطة التسوية وفي تنظيم الاستفتاء، غير أنه أعلن لدى الإشراف على بلوغ نهاية المطاف. وبعيد حصر قائمة الناخبين وتحديد هويتهم 'حسنا، إن خطة التسوية لم تعد قابلة للتطبيق، وإننا لن نسير قدما في تنفيذها'''.

وبعد توقف لعدة أشهر عند طريق مسدود، استأنف الأمين العام ومبعوثه الشخصي جهودهما لتجاوز الحالة التي نجمت عن الرفض الذي أبداه المغرب. وأسفرت هذه الجهود في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ على إعداد ''خطة السلام من أجل تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره''.

خامسا

تتوخى خطة السلام الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ (S/2003/565 و Corr.1) قيام الأمم المتحدة عقب نهاية (أ) فترة انتقالية تستغرق خمس سنوات (نصت خطة التسوية على ستة أشهر) بتنظيم (ب) استفتاء لتقرير المصير يتيح للشعب الصحراوي الاختيار ما بين الاستقلال الوطني، والاندماج مع السلطة المحتلة، والاستمرار في الفترة الانتقالية (وهذا عنصر جديد لم ترتئه خطة التسوية). وتم توسيع (ج) نطاق مجموعة الناخبين الذين سيشاركون في هذا الاستفتاء (وذلك أمر حاسم بالنسبة لمستقبل الصحراء الغربية) لتشمل ''المقيمين'' (المدنيين المغاربة) في الصحراء الغربية ما بين عامي ١٩٧٦ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، إضافة إلى سكان الأراضي الصحراويين الأصليين كما نصت على ذلك خطة التسوية.

ورغم أن هذا الاقتراح تضمن عناصر تخالف بوضوح خطة التسوية الأصلية، قرر الطرف الصحراوي في أوائل تموز/يوليه ٢٠٠٣ قبوله عربونا عن إرادته الصادقة في تحقيق السلم والتعاون مع السيد بيكر والأمين العام فيما يبذلانه من جهود.

وقرر مجلس الأمن، في أعقاب مناقشة مستفيضة، في قراره ١٤٩٥ (٢٠٠٣) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ أن ''يؤيد بقوة خطة السلام'' وأن يدعو الطرفين إلى العمل ''لقبول خطة السلام وتنفيذها''.

غير أن المغرب فاجأ الجميع بما بدا أنه موقف جلي رافض لخطة السلام. وقد أشار السيد بيكر في المقابلة المذكورة أعلاه فيما يتعلق بمعارضة المغرب للخطة: ''أن المغاربة استنتجوا أنهم لا يرغبون حتى في المغامرة بتصويت في ظل هذه الظروف''.

ولم يقبل مجلس الأمن الذرائع التي قدمها المغرب دعما لرده السلبي على المقترح الجديد، وتعهد المجلس في قراره ١٤٩٥ (٢٠٠٣) بالتأييد الكامل لخطة السلام. وهكذا اعتبر المجلس الحجج التي ساقها الأمين العام ومبعوثه الشخصي في التقرير المذكور أعلاه المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ حججا وجيهة مما بُين أن موقف المغرب يتعذر الدفاع عنه. وصرح الأمين العام بالفعل في الفقرة ٥١ من التقرير:

> ''يبدو أن الاعتراض الرئيسي للمغرب على خطة السلام هو أن أحد الخيارات التي يجري عليها الاقتراع في الاستفتاء لتحديد المركز النهائي للصحراء الغربية هو خيار الاستقلال. بيد أن الاستقلال هو أيضا أحد خيارين يجري عليهما الاقتراع بموجب خطة التسوية [لعام ١٩٩٠ - ١٩٩١] التي قبلتها المغرب''.

وفي الفقرة التالية من التقرير يعتبر الأمين العام أنه لا مجال للدفاع عن الاعتراض المغربي من وجهة نظر الشرعية الدولية:

> ''إن من الصعب تصور حل سياسي ينص على تقرير المصير على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ١٤٢٩ (٢٠٠٢) ويقضي في الوقت ذاته احتمال الاستقلال كواحد من عدة خيارات يتم الاقتراع بشأنها''.

وبالفعل يسعى المغرب بالتحديد إلى تحقيق هذا الإقصاء.

غير أن الأمين العام لم يوصد الباب أمام إمكانية إعادة المغرب النظر في موقفه. وفي هذا السياق وافق مجلس الأمن على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، بعد أن تعهد بتقديم الدعم الكامل في قراره ١٤٩٥ (٢٠٠٣) للمقترح الذي تقدم به السيد بيكر.

ووجه الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (S/2003/1016)، أمام تمادي المغرب في التشبث بموقفه الرافض، نداء إلى الحكومة المغربية. وجاء في الفقرة ٢٧ منه ما يلي:

''تمثل خطة السلام نهجا عادلا ومتوازنا إزاء مسألة الصحراء الغربية ... ويتيح قبول جبهة بوليساريو لخطة السلام في الوقت الراهن فرصة لإيجاد حل لهذا النزاع الذي طال أمده. وأحث المغرب على اغتنام هذه الفرصة والمشاركة بشكل إيجابي في العملية من خلال قبول الخطة وتنفيذها''.

وفي الفقرة ٢٨ من التقرير، يعرب الأمين العام عن أمله الصادق ''في أن تتمكن المملكة المغربية بحلول ذلك التاريخ من المشاركة بشكل إيجابي في تنفيذ الخطة. وإذا لم يحدث ذلك، فإني سأعود إلى مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير وسأقدم إليه آرائي بشأن مستقبل عملية السلام في الصحراء الغربية وكذلك بشأن ولاية البعثة''.

سادسا

لم يقدم المغرب، بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أي رد إيجابي. ومدد مجلس الأمن مرة أخرى ولاية البعثة حتى نهاية نيسان/أبريل.

وأبلغ الأمين العام ومبعوثه الشخصي مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (S/2004/325، و Add.1) برفض المغرب النهائي لخطة السلام. وفي الواقع، فإن المغرب يرفض في رده الوارد كمرفق أول بالتقرير، تطبيق مبدأ تقرير الشعب الصحراوي لمصيره مما يعتبر حقا غير قابل للتصرف ويشكل عماد مبدأ الأمم المتحدة المتعلق بالصحراء الغربية (كما يعبر عنه كل من مجلس الأمن، والجمعية العامة ولجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار التابعة لها (اللجنة الرابعة)، ومحكمة العدل الدولية).

غير أن الأمر الوحيد الذي أبدى المغرب استعداده للنظر فيه يتمثل في ترتيب يستبعد سلفا حق الشعب الصحراوي في الاستقلال. وتتمثل هذه الخطة وفقا للرد الرسمي الذي قدمه المغرب في ''حكم ذاتي (للصحراء الغربية) في إطار السيادة المغربية''. فالمغرب يصر، وفقا للفقرة ٥ من التقرير المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، على أن ''الحل السياسي القائم على الاستقلال الذاتي لا يمكن أن يكون إلا نهائيا''. وقد رفض الأمين العام هذا الموقف لأن ''في ذلك آثار غير مواتية بالنسبة لتقرير المصير، كما دعا إلى ذلك قرار [مجلس الأمن] ١٤٢٩ (٢٠٠٢) (S/2004/325، الفقرة ٥).

سابعا

إن مطالبة المغرب بسيادته على الصحراء الغربية وقيامه لاحقا بغزو الإقليم كانا السبب في قيام النزاع الذي بدأ في عام ١٩٧٦. وفي هذا الاتجاه، ذهب الأمين العام ومبعوثه الشخصي إلى التأكيد في تقريرهما المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ أن في الواقع ''مسألة

السيادة هي، بطبيعة الحال، المسألة الأساسية التي أحدثت الانقسام بين الطرفين خلال هذه المدة كلها'' (S/2004/325، الفقرة ٣٦).

فوفقا للشرعية الدولية، ليس بالإمكان إيجاد تسوية لهذه المسألة سوى عن طريق استفتاء حر ونزيه بشأن تقرير مصير شعب الإقليم تسهر الأمم المتحدة عل تنظيمه والإشراف عليه، وذلك أمر يرفضه المغرب في الوقت الراهن جملة وتفصيلا، رغم أنه سبق أن قبل الاستفتاء كما نصت على ذلك خطة التسوية الأصلية للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١. وفضلا عن ذلك، فقد سبق أن قوبلت المطالبة المغربية بالسيادة برفض قاطع من لدن كياني الأمم المتحدة المختصين في القضايا القانونية.

فمن جهة، خلصت محكمة العدل الدولية في فتوى تاريخية أصدرتها في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ إلى أن ''المواد والمعلومات التي أحيلت إليها لا تثبت وجود أي علاقة سيادة إقليمية بين إقليم الصحراء الغربية والمملكة المغربية ''. وشددت المحكمة أيضا على الطابع الاستعماري لمسألة الصحراء الغربية وأوصت بناء على ذلك ''بتطبيق قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية، وبصفة خاصة مبدأ تقرير المصير من خلال التعبير الحر والحقيقي لإرادة شعوب الإقليم''.

ومن جهة أخرى، أصدرت الأمم المتحدة فتوى عن طريق مكتب الشؤون القانونية في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، بعد مرور ٢٦ سنة على غزو الإقليم واحتلاله غير المشروع، إثر طلب قدمه مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١:

> ''[إن] اتفاق مدريد [الذي اشترك في التوقيع عليه كل من إسبانيا والمغرب وموريتانيا في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥] لم ينقل سيادة الإقليم إلى أي طرف من الأطراف الموقعة و لم يمنح أيا منها مركز السلطة القائمة بالإدارة - وهو مركز ما كان لإسبانيا وحدها أن تنقله من طرف واحد''.

وفضلا عن ذلك، يبدو من الواضح أيضا للسيد بيكر أن مطالبة المغرب بالصحراء الغربية لا تكتسي أي شرعية دولية. فقد قال في المقابلة المذكورة:

> ''لا أكاد أعرف أي بلد في العالم يعترف بمطالبة المغرب بالصحراء الغربية من حيث القانون الدولي أو الاعتراف الدولي''.

ووقف السيد بيكر على جوهر النزاع وطبيعته عندما قال في المقابلة نفسها:

> ''لن يحظى المغرب بموافقة الشرعية الدولية لاحتلاله الإقليم ما لم يتوصل إلى ترتيب من الترتيبات يحظى بمباركة المجتمع الدولي''.

ثامنا

ورغم رفض المغرب لخطة السلام، لا يزال كل من الأمين العام ومبعوثه الشخصي على قناعة بأن الخطة تشكل أفضل سبيل إلى حل نهائي للنزاع. لذا يذكر الأمين العام في الفقرة ٣٨ من تقريره المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ ما يلي:

''وإنه من رأيي ورأي مبعوثي الشخصي أن خطة السلام لا تزال تشكل أفضل حل سياسي للصراع بشأن الصحراء الغربية، يكفل تقرير المصير، على النحو المطلوب في الفقرة ١ من القرار ١٤٢٩ (٢٠٠٢). وبالتالي، آمل أن يعيد مجلس الأمن تأكيد ما أبداه مؤخرا من دعم بالإجماع لخطة السلام وأن يناشد مرة أخرى الطرفين أن يعملا مع الأمم المتحدة ومع بعضهما من أجل قبول خطة السلام وتنفيذها''.

واستجابة لهذه الدعوة، اعتمد مجلس الأمن في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ القرار ١٥٤١ (٢٠٠٤) الذي يؤكد فيه ''من جديد تأييده لخطة السلام المتعلقة بتقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره''. ومدد مجلس الأمن أيضا ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، ريثما يقدم الأمين العام تقريرا عن التطورات المستجدة فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٥٤١ (٢٠٠٤). وسيتيح هذا الأجل أيضا الجمعية العامة تناول مسألة الصحراء الغربية في دورتها التاسعة والخمسين من منظور إنهاء الاستعمار.

تاسعا

مثلما أحبطت حكومة المملكة المغربية جهود منظمة الوحدة الأفريقية ما بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٤، فقد ردت باتخاذ نفس الموقف التعويقي حيث أحبطت الجهود الحازمة التي بذلتها الأمم المتحدة على مدى السنوات الـ ١٣ الماضية، وشلتها.

وقد أعرب مؤتمر القمة الثالث لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعقود في أديس أبابا في الفترة من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤ عن قلقه إزاء هذه التطورات. إذ صرح رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي في تقريره المقدم إلى رؤساء الدول بما يلي:

''لقد حظيت خطة السلام بقبول جبهة البوليساريو، وأعربت الجزائر، باعتبارها أحد البلدان المجاورة المهتمة بالمسألة، عن دعمها للخطة. غير أن المغرب رفضها باعتبارها خطة غير مقبولة. ووافق بعد ذلك مجلس الأمن على أن يعطي المغرب مزيدا من الوقت للإمعان في التفكير، أملا في أن يقبل خطة السلام وينفذها. وقد رد المغرب منذئذ على طلب مجلس الأمن. غير أن رده لا يظهر المرونة التي

كانت متوقعة. بل إن رد فعله يكشف في الواقع تصلبا في موقفه، بحيث أنه لا يكتفي برفض خيار الاستقلال، بل يعتبر المرحلة الانتقالية، بوصفها ترتيبا مؤقتا يسبق تنظيم الاستفتاء، أمرا غير مقبول''.

الاستنتاجات

وجه الأمين العام في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ رسالة (S/2004/492) إلى رئيس مجلس الأمن جاء فيها ما يلي: ''أعرب لي السيد بيكر ... عن اعتقاده بأنه قد قام بجميع ما كان في وسعه القيام به بشأن هذه المسألة، ولذا فإنه يستقيل من مهمته بوصفه مبعوثي الشخصي. ولقد قبلت هذه الاستقالة مع الأسف الشديد''.

ولقد قوبلت استقالة السيد بيكر، الذي كرس، بصفته مبعوثا شخصيا للأمين العام، سبع سنوات للعمل المركز في سبيل تحقيق حل عادل ودائم للنزاع الاستعماري للصحراء الغربية، بمظاهر ''البهجة'' في المغرب. فقد رحب وزير الشؤون الخارجية المغربي محمد بنعيسى في بيان صادر في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ عن وكالة المغرب العربي للأنباء الرسمية باستقالة السيد بيكر مؤكدا ''أنها جاءت نتيجة لثبات الدبلوماسية المغربية''.

لقد مرت ثلاثون سنة فعلا منذ أن قرر المغرب القيام، باستعمال القوة المحضة خلافا للشرعية الدولية، باحتلال إقليم وبلد ليس من ملكه.

وإن الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من تقارير الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، وكذلك من المقابلة المذكورة أعلاه التي أجرتها محطة بي بي إس مع السيد بيكر لهي استنتاجات واضحة.

فالمغرب لم يكتف بإنكار التزاماته بموجب خطة التسوية والتي ''قبلها لسنوات عدة''، بل أنكر أيضا المسؤوليات الملازمة لمركزه كعضو في الأمم المتحدة، والتي تقتضي من أي دولة عضو الوفاء والتقيد بحسن نية بقرارات ومبادئ ومقاصد الميثاق التي تعتبر حق الشعوب في تقرير المصير ركيزة أساسية للسلم والأمن الدولي.

فاحتلال بلد مجاور بصورة غير مشروعة، وقمع شعبه طيلة ٣٠ سنة، ونهب موارده الطبيعية، وإشعال فتيل الحرب والتوتر في المنطقة، وإحباط جهود السلام الثمينة التي بذلها المجتمع الدولي، سلوك غير مقبول يشكل تحديا خطيرا لتماسك النظام الدولي الذي تمثله الأمم المتحدة ولمشروعيته ومصداقيته ذاتها.

فاليوم يبدو واضحا أكثر من أي وقت مضى أن الانتظار الطويل للشعب الصحراوي الذي يظل بلده رازحا جزئيا تحت الاحتلال الأجنبي في القرن الحادي والعشرين، وأن صبر

المجتمع الدولي وأمله في أن يتم حل هذا النزاع حلا سلميا، أمور تجاهلها المغرب من خلال رفضه لخطة التسوية ولخطة السلام.

ورغم قبول الجمهورية الصحراوية عضوا في منظمة الوحدة الأفريقية، ظلت بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – سواء بقرار منها أو بطلب من المغرب – تنتظر نتائج عملية الاستفتاء من أجل البت في المسألة نفسها التي تشكل صميم النزاع المتعلق بإنهاء الاستعمار، ألا وهي حق الشعب الصحراوي في الاستقلال وتطلعه المشروع لأن يشكل جزءا من المجتمع الدولي، كدولة حرة ذات سيادة إلى جانب دول العالم الكبيرة منها والصغيرة.

وبعبارة أخرى، تنطوي قضية الصحراء الغربية ضمنا على سؤال يتعلق بمسألة جوهرية تتمثل في معرفة إلى أي مدى يتوقف الاعتراف الرسمي بحق شعب خاضع للاحتلال الأجنبي في الاستقلال على إرادة سلطة قائمة بالاحتلال أظهرت على الملأ، خلافا للالتزامات التي تعهدت بها نفسها، عدم رغبتها في التعاون مع الأمم المتحدة في حل النزاع.

وبينت الوقائع أن العملية التي كان يتعين أن تتوج بتنظيم استفتاء لتقرير المصير تنظمه الأمم المتحدة لم تبلغ مرحلتها الطبيعية المنصوص عليها في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بسبب موقف المغرب.

ويعرب الشعب الصحراوي، الذي قاوم وسيواصل مقاومة هذا الاحتلال الأجنبي حتى يحصل على كامل حقوقه المشروعة في تقرير المصير والاستقلال، عن شكره لجميع دول العالم التي آمنت بقضيته العادلة ودعمتها. ويؤكد من جديد لجميع هذه الدول استعداده لعدم ادخار أي جهد في تعاونه مع الأمم المتحدة سواء لتنفيذ خطة السلام أو خطة التسوية، وهما المقترحان المعروضان لحل النزاع اللذان حظيا بدعم مجلس الأمن والجمعية العامة. وفي هذا السياق، يعرب الشعب الصحراوي عن ثقته بأن الدول الأعضاء ستتصرف بحزم وستستعمل كل ما يلزم من نفوذ من أجل ضمان أن يتعاون المغرب مع الأمم المتحدة فيما تبذله من جهود، وأن يسمح بتنظيم استفتاء تقرير المصير الذي طال انتظاره وتم تأجيله مرات عديدة.